

التقرير نصف السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2022-2023 لوزارة العمل



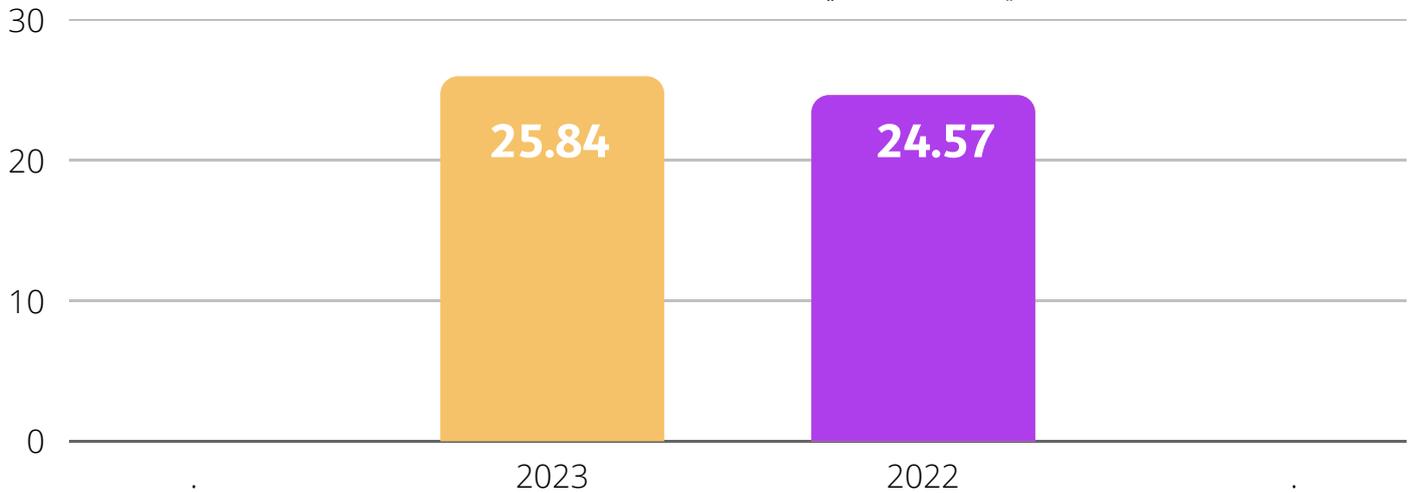
تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي نصف السنوي للعام 2023 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل (25.9) مليون شيكل، من أصل (8,196.4) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية نصف السنوية للموازنة العامة 2023، أي ما نسبته (0.32%) من إجمالي النفقات [1].

وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي نصف السنوي للعام 2022 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل (24.6) مليون شيكل، من أصل (7,491.5) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية نصف السنوية للموازنة العامة 2022، أي ما نسبته (0.33%) من إجمالي النفقات [2].

ويُظهر الجدول المرفق بيانات مقارنة لبنود الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2023-2022 لوزارة العمل:

النسبة بين 2022/2023	الإنفاق الفعلي 2023/بالمليون شيكل	الإنفاق الفعلي 2022/بالمليون شيكل	البند
110.67%	18.83	17.01	الرواتب والأجور
97.58%	1.68	1.72	مساهمات اجتماعية
107.45%	3.42	3.19	السلع والخدمات
5497.41%	0.723	0.013	النفقات الرأسمالية
44.89%	1.19	2.64	النفقات التطويرية
105.15%	25.84	24.57	المجموع

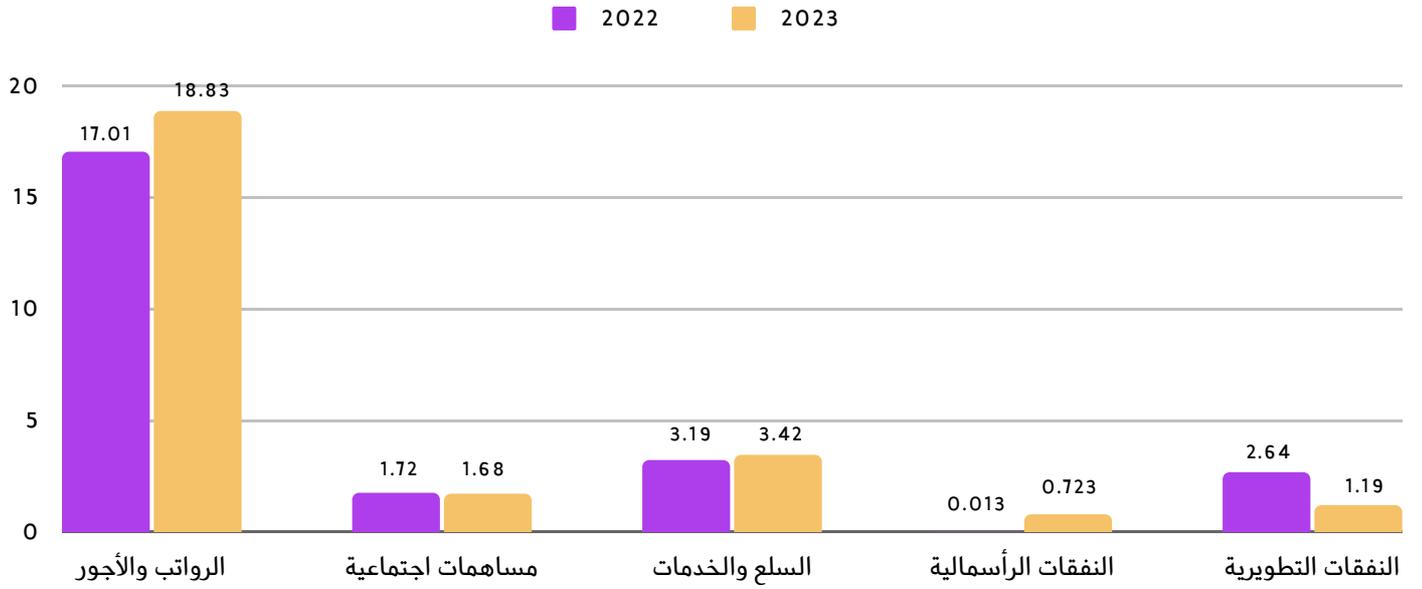
مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2023-2022 لوزارة العمل/بالمليون شيكل



[1] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر حزيران 2023، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 31 تموز 2023، جدول رقم (ب5)

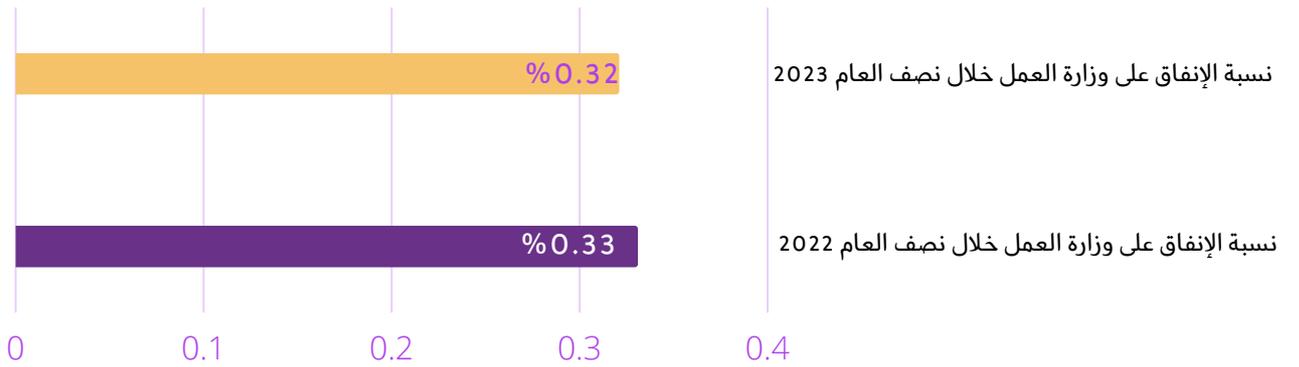
[2] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر حزيران 2022، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 28 تموز 2022، جدول رقم (ب5)

مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2023-2022 لوزارة العمل تبعا للبنود/بالمليون شيكل

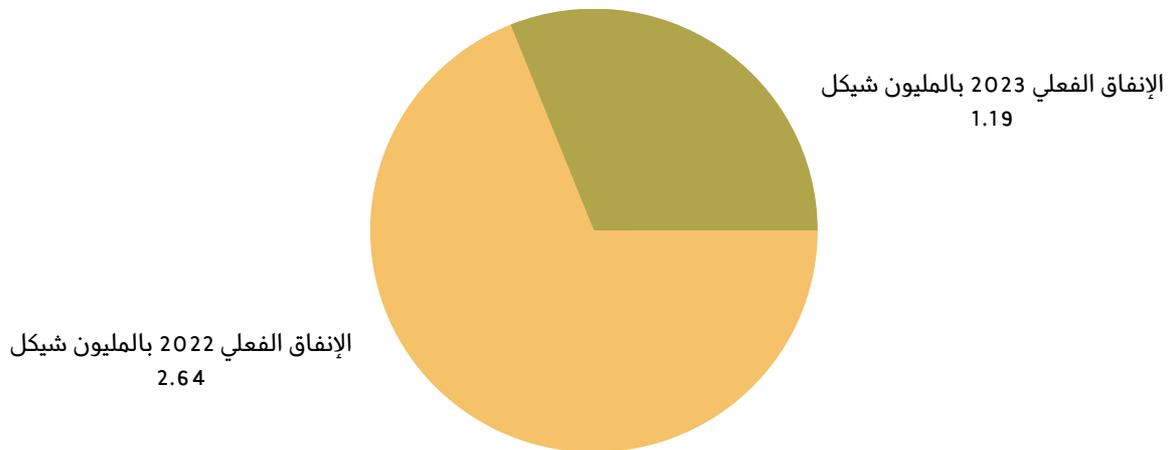


الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعا لتقارير وزارة المالية الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة العمل والشركاء.

نسبة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن على وزارة العمل من إجمالي النفقات العامة 2022/2023



مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن لبند النفقات التطويرية 2023-2022 لوزارة العمل / بالمليون شيكل



إن نسبة الإنفاق الفعلي المنخفضة على النفقات التطويرية (1.2 مليون شيكل فقط في نصف العام 2023، تلقي ظلماً سلبية على البرامج والمشاريع ذات العلاقة بقضايا النوع الاجتماعي، والتي خصص لها موازنات مرتفعة في موازنة العام 2023، مثل تشغيل العاملات الفلسطينيات في مستويات الأغوار، وبقيمة 4 مليون شيكل، وغيرها من النفقات التطويرية التي خصص لها 29.2 مليون شيكل في العام 2023.

تحليل أرقام الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن لوزارة العمل 2022-2023:

أولاً: كان الإنفاق الفعلي نصف السنوي لوزارة العمل في العام 2023 أعلى من الإنفاق الفعلي 2022، وبنسبة محدودة، حيث ارتفع الإنفاق الفعلي نصف السنوي من (24.57) مليون شيكل في نصف العام 2022، إلى (25.84) في نصف العام 2023.

ثانياً: انخفضت نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة العمل خلال النصف الأول من العام 2023 من إجمالي النفقات، وبشكل طفيف عما كانت عليه في النصف الأول من العام 2022، من نسبة (0.33%) من إجمالي النفقات في فلسطين، إلى (0.32%). وبالحالتين، فإن نسبة الإنفاق على قطاع العمل متدنية، ولا تتناغم ودور وأهمية وزارة العمل في قيادة قطاع الأعمال في فلسطين.

ثالثاً: ارتفع الإنفاق الفعلي على بنود الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والسلع والخدمات في نصف العام 2023 مقارنة مع نصف العام 2022، وإن كان بنسب محدودة، ويعود ذلك إلى الارتفاع الطبيعي في الرواتب السنوية بحكم القانون ووجود العلاوة السنوية.

رابعاً: انخفضت النفقات التطويرية في النصف الأول من العام 2023 عما كانت عليه في العام 2022، من (2.64) مليون شيكل إلى (1.19) مليون شيكل. وهذا مؤشر سلبي على مدى إنفاذ البرامج التطويرية في وزارة العمل، خاصة وأن النفقات التطويرية لوزارة العمل قدرت في العام 2023 بمبلغ (29.3) مليون شيكل.

خامساً: ما زال الإنفاق على النفقات الرأسمالية محدوداً في نصف العام 2023، وإن ارتفع عما كان عليه في نصف العام 2022.

سادساً: ما زال بند الرواتب والأجور يستحوذ على غالبية الإنفاق الفعلي لوزارة العمل سواء في نصف العام 2022 وبنسبة (69%) أو في نصف العام 2023 وبنسبة (73%) من النفقات الفعلية المخصصة لوزارة العمل.

سابعاً: ارتفعت النفقات التشغيلية "السلع والخدمات" في نصف العام 2023، مقارنة في نصف العام 2022، من (3.19) مليون شيكل إلى (3.42) مليون شيكل.

نتيجة: يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن للعامين 2022 - 2023 أن الإنفاق الفعلي على وزارة العمل ارتفع بنسبة بسيطة، على صعيد المبلغ الفعلي المنفق، وبقي بذات مستوى النسبة من النفقات الإجمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهي نسبة متدنية لا تتجاوز (0.33%). كذلك فإن الرواتب والأجور ما زالت تستحوذ على غالبية الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل، وإن كانت الأرقام في هذا التقرير على أساس الالتزام، حيث ما زالت الحكومة تصرف رواتب بنسبة جزئية للموظفين، في حين أن النفقات التطويرية ما زالت محدودة جداً، ودون مستوى النفقات التطويرية المقدره لوزارة العمل، الأمر الذي يلقي ظللاً سلبية على مدى إنفاذ تلك البرامج التطويرية.

مصطلحات هامة:

- النفقات: تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- النفقات الجارية: تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
- الرواتب والأجور: رواتب وأجور موظفي الوزارة.
- المساهمات الاجتماعية: هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- النفقات التشغيلية "السلع والخدمات": هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، والكهرباء، والمياه، والمحروقات ... إلخ).
- النفقات التحويلية: - النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء).
- النفقات الرأسمالية: وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... إلخ).
- النفقات التطويرية: - هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- الأساس النقدي: الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.
- أساس الالتزام "الاستحقاق": الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.